نحو الدستور الانكليزي ١١٨٩-١٣٠٧ المحاضرة العاشرة

لم يحدث تطور يذكر في المؤسسات الادارية في عهد رشارد الاول (١١٨٩-١١٩٩) لانصرافه الكلي للفروسية ومغامرتها, ولم يزر انكلترا طيلة حكمه غير مرتين ولم يمكث في اي منهما سوى بضعة أشهر لغاية جمع الاموال لتموين جيوشه المقاتلة خارج البلاد. ومن أهم حروبه هي الحروب الصليبية التي خاضها في الاراضي المقدسة ١١٨٩-١١٩٢

وحروبه ضد ملك فرنسا فليب أغسطس. وادت تلك الظروف الى تذمر النبلاء ورجال الدين لكثرة ضرائبه .لقد ورث الملك جون ١١٩٩-١٢١٦ مشاكل سلفه الاقتصادية والعسكرية. اذ أستهل حكمه في حروب متواصلة ضد فليب أغسطس. ومن اسباب العلاقات العدائية بين فليب أغسطس وجون هو اسقاط الاول حق الثاني في ملكية الاراضي الواقعة الى الجهات الشمالية من نهر اللوار .اذ أنتهز فليب رفض الملك جون لدعوته بالمثول أمام المحكمة الملكية في باريس للدفاع عن حادثة زواجه من أيزابيلا أميرة انكولم بطريقة مخالفة للقواعد الدينية والاقطاعية .حتمت المشاريع العسكرية في فرنسا على الملك جون الالحاح في جمع الاموال .ومن أهم الضرائب التي استفزت شعبة ضريبة السبع التي فرضها على الواردات الشخصية. وقد رفض النبلاء طلب الملك المالي وكذلك طلبه المتعلق بالقتال خارج الحدود في مشاريع لا تعود عليهم بغير الخسران. واشتد ساعد النبلاء عندما ساندهم رجال الدين .ان السبب المباشر الذي اثار رجال الدين ضد الملك هو تدخل الاخير في النزاع الديني حول انتخاب رئيس أساقفة كنتربري واجبار الاطراف المتخاصمة على اختيار المرشح الذي يريده. لذا أصر البابا انوسنت الثالث بان امر البت في نزاع من ذلك النوع يعود للبابا ثم أصدر الاخير أمرا بعزل الرئيس الاساقفة الذي عينه الملك مسند المنصب الى ستيفن لانكتون. الا أن جون أستمر في تحديه للبابوية ولم يأبه لتحريم بلاده اولا وتحريمه ثانيا

حتى سنة ١٢١٣.اذ أتفق البابا مع فليب اغسطس على أن يغزو الاخير أنكلترا. لذا أضطر جون للاذعان لمشيئة البابا طالبا منه الصفح والغفران واعلن نفسه بانه مجرد تابع للبابا وانه على استعداد لتأدية ما على التابع من خدمات لسيده وما انتهت المشكلة حتى عاد جون ثانية لحرب فليب أغسطس بالرغم من معارضة النبلاء. وعلى كل فقد انتهت الحرب بخسارته لمعظم أملاكه في فرنسا ورجع خائبا لإنكلترا سنة ١٢١٤ .لذا أنتهز النبلاء هذا المركز الحرج الذي وجد جون نفسه فيه وتقدموا اليه بأن يمنحهم عهدا يحافظ فيه على حرياتهم وأيدهم في ذلك رجال الدين وحتى تجار مدينة لندن الذين أستفزتهم كثرة ضرائب الملك. واضطر الاخير للاستجابة لذلك الطلب في الوثيقة الدستورية الكبرى المسماة بالعهد الاعظم سنة ١٢١٥ . ولم يكن العهد الاعظم هذا سوى وثيقة دستورية ارستقراطية اقطاعية هدف لحماية حقوقهم بصورة خاصة من تعديات الملك. وتألفت الوثيقة من ثلاث وستين مادة أهمها :١-لا يمكن للملك جباية ضرائب جديدة لم تذكر في العقود الاقطاعية ما لم يستحصل سلفا موافقة المجلس الكبير .٢-حماية حريات الكنيسة وحقوقها .٣-مراعاة دستور البلاد في الحماية لحريات الافراد الاحرار (فلا يجوز القاء القبض على أي فرد حر ولا يجوز أيداعه السجن الا بعد أداتنه نتيجة لمحاكمته من قبل النبلاء حسب قوانين البلاد .(٤-أحترام حريات سكان مدينة لندن وسائر المدن والموانى الانكليزية .٥-يجب على الملك العمل بموجب ذلك العهد وللنبلاء الحق في اكراهه على ذلك ان دعت الضرورة ولو بالحرب .ان العهد الاعظم من الحوادث الهامة في التاريخ الانكليزي. اذ أصبح مجالا خطيرا للبحث والاستنتاج الى حد الغلو .ومن اسباب هذا الغلو ما يعود الى القرن السابع عشر حينما عمد الفقهاء للإيجاد ما يبرر وجهة نظرهم من العهد الاعظم في مقارعة ملوك ال ستيوارث المستبدين حجة بحجة .وبالرغم من أهمية تلك الوثيقة فلم تشر

الى ضرورة اجراء المحاكمات بطريقة نظام المحلفين ولم تشر الى الطبعة العامة. ولعل أهم مبدأ حققه العهد الاعظم ضرورة إطاعة ملوك الانكليز لقوانين بلادهم . ومما هو جدير بالذكر أن العهد الاعظم اشار الى تشكيل لجنة متألفة من خمسة وعشرين عضوا للأشراف على تنفيذ الشروط .وبالرغم من ان الملك تمشى بموجب العهد لشهرين تقريبا فان النبلاء لم يراعوا تطبيقه بتجاوزهم على حقوق الملك التي حفظها له ذلك العهد. هذا بالإضافة الى أن لجنة الاشراف المشار اليها كانت عديمة الذوق في معاملة الملك. لذا أضطر الاخير أن يعلن للملأ الغاء العهد الاعظم لعدم تقيد النبلاء به .وأيده في ذلك البابا أنوسنت الثالث. وأدى ذلك الى حروب أهلية أستعان بها الثوار بفليب أغسطس واستمرت حتى وفاة الملك جون سنة ١٢١٦ .أن الغاية الاساسية من حرب النبلاء تلك هي محاولتهم السيطرة على المؤسسة الملكية بعد أن تم لهم تحديدها في العهد الاعظم .وظهر ذلك جليا في مواقفهم في عهد الوصاية على هنري الثالث وما بعدها ١٢١٦-١٢٧٢ . لقد كان هذا في التاسعة من عمره عند وفاة أبيه فعهد بالوصاية عليه الى وليم مارشال الذي اكد أحترام العهد الاعظم واصدر عفوا عن النبلاء المتمردين ثم عقد هدنة مع الجيوش الفرنسية سنة ١٢١٧ انسحبت على أثرها ودامت وصايته حتى سنة ١٢١٩ ,ثم تولاها كل من الممثل البابوي باندولف حتى سنة١٢٢١ وهربرت قاضي القضاة حتى سنة ١٢٢٧ . وأن أهم ما يميز وصاية باندولف وهربرت تجدد طموح النبلاء للاستئثار بحقوق الملك.لقد استمر النبلاء في مواقفهم المتحدية للسلطة الملكية عندما تقلد هنري الثالث بنفسه مقاليد الحكم سنة ١٢٢٧. ومما ساعدهم في ذلك أرتكاب الملك لسلسلة من الاخطاء .اذ ملأ مناصب الدولة بالاجانب واكثريتهم من سافوي وبواتيه . هذا بالاضافة لعدم احرازه النجاح في سياسته الخارجية وعزا النبلاء ذلك الى سوء مشورة الحكام الاجانب اذ أشترك

هنري الثالث في حروب البابا في المانيا ضد عائلة هوهنشتاوفن التي كانت تسيطر على كل من نابولي وصقلية .وذلك لقاء ما وعد البابا به هنري الثالث بأن يجعل اخاه رشارد امبراطورا للامبراطورية الرومانية المقدسة وان يتوج ابن هنري الثالث أدموند ملكا على صقلية. ولم يكتب لهذين المشروعين النجاح ولم يبين هنري منهما سوى تذمر الشعب الانكليزي لكثرة الضرائب المجباة لغايات عسكرية .قاد المعارضة لسياسة الملك الكونت سيمون دموتنفورد الفرنسي الاصل والوارث لكوتنية ليستر وكان زوجا لا خت هنري الثالث .طالبت المعارضة في أول الامر أقصاء الاجانب والسماح لهم بالأشراف على تعيين الوزراء .وهكذا فقد اصبح واضحا بأن النبلاء استهدفوا السيطرة على صلاحيات الملك. ومع ذلك فلم يكن الامر بهذه السهولة لان المتنفذين من سكان مدينة لندن والجماعات الاقطاعية الصغيرة طالبوا النبلاء بالاشتراك معهم فيما ينوون القيام به. لذا اضطر النبلاء لدعوة لجنة تمثل الهيئات الاجتماعية الانكليزية عقد جلساتها في أكسفورد واصدرت مقررات أكسفورد سنة ١٢٥٨. وأهم ما جاء فيها :(١) عقد البرلمان ثلاث مرات سنويا(٢) وان يتألف من مجلسين يضم الاول اثني عشر عضوا والثاني خمسة عشر عضوا للاشراف على سياسة الملك (٤) أن يكون اعضاء المجلسين في اتصال مستمر لم يكن لذلك النوع من الحكم النجاح وذلك لعدم أتفاق كلمة النبلاء ولعدم رغبتهم بالتعاون مع الطبقات الاخرى في الحكم .واسفر الوضع عن حرب أهلية بين الملك ومناصريه من جهة وبين النبلاء من جهة ثانية .وقد طلب الملك الانكليزي من لويس التاسع ملك فرنسا ان يكون حكما بينه وبين النبلاء سنة١٢٦٣ .وقد اصدر لويس التاسع قراره التحكمي المسمى مايس أوف أميان سنة ١٢٦٤ في صالح الملك بإلغاء مقررات أكسفورد .غير ان النبلاء رفضوا التحكيم وجدو الحرب التي كتب لهم النصر فيها على الجيوش الملكية

سنة١٢٦٥ في موقعة لويس .وعلى اثر ذلك وجهه سيمون سنة ١٢٦٥ الدعوة لعقد برلمان يمثل كافة طبقات الشعب للنظر في أمر البلاد .وطلب من مناطق الارياف أن ترسل كل منهما فارسين وان ترسل كل مدينة نائبين عنها .ويشار الى ذلك البرلمان الذي عقد سنة ١٢٦٥ بالبرلمان الكبير والساخط .ولك تستمر هذه التجربة طويلا حيث تجددت الحرب وانتهت بانتصار الملك ومقتل سيمون في السنة المذكورة في موقعة أفرشام ثم الغيت مقررات اكسفورد ولم تعد هناك مقاومة تذكر . ولعل أهي حدث دستوري في التاريخ الانكليزي في العصر الوسيط هو البرلمان النموذجي الذي أمر الملك ادورد الاول ١٢٧٢-١٣٠٧ بعقده في سنة ١٢٩٥. وكان ذلك البرلمان على غرار برلمان سيمون والفرق بينهما ان الاول عقد بأمر من الملك لكي تشاركه الامة في تلافي خطر الثورة في اسكوتلاند. ومما هو جدير بالذكر أن اجتماعات الفرسان كانت منفصلة عن اجتماعات ممثلي المدن وبقيت على هذه الشاكلة حتى سنة ١٣٤٣ ,اذ نتج عن اندماجهما مجاي العموم.كما نتج عن أندماج اجتماعات النبلاء ورجال الدين مجلس اللواردات .يعتر عصر أدورد الاول فترة خطيرة في التاريخ الدستوري لإنكلترا . ففيه أخذت القوانين والمحاكم والبرلمان أشكالا متميزة حافظت على مظاهرها العامة حتى العصور الحديثة . واطلق على ادورد لقب جستنيان أنكلترا لما قام به من تشريعات ساهمت بشكل فعال في التطور الدستوري لتلك البلاد . ومن أهم تشريعاته في هذا الشأن هي قانون ويستمنستر الاول سنة ١٢٧٥ عالج فيه الادارات المحلية والمعاملات الاقتصادية الخارجية ثم قانون كلوسستر سنة ١٢٧٨ الغي فيه كافة المحاكم الاقطاعية التي لم تؤسس بإرادات ملكية .ثم أصدر سنة ١٢٥٨ قانون ويستمنستر الثاني حاول فيه تلافي النواقص في قانون ويستمنستر الاول في القضايا الادارية

وتنظيم المحاكم مؤكدا فيه ضرورة انتقال الاملاك الاقطاعية الى الابن الاكبر وفي حالة عدم وجود وارث تسلم الاملاك الى الملك.